



القول عَلَى الْفِقْهِيَّةِ

في

فقْهِ الْإِمَامَيْتَ

تأليف

الاستاذ الشیخ عباد بن علی الزارعی الشیبزی وابی

المجموع الرابع عشر

• * * •

حمد لله رب العالمين
لما تابعه بمحنة قبور الہریتسین بفتح الہری

شابك دورة: ٢ - ٩٤٣ - ٤٧٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨



القواعد الفقهية
في
فقه الإمامية
(ج ١٤)

الشيخ الأستاذ عباس علي الزارعي السبزواري □

الفقه □

مؤسسة النشر الإسلامي □

٤٢٨ □

الأولى □

٥٠٠ نسخة □

١٤٤١ هـ. ق □

٩٧٨ - ٩٦٤ - ٤٧٠ - ٩٤٣ - ٢ □

٩٧٨ - ٩٦٤ - ٤٧٠ - ٠٢٩ - ٣ □

ISBN 978 - 964 - 470 - 029 - 3

٥٠٠٠ تومان □

□ WWW.EN-ESLAMI.IR info@En-Eslami.ir

■ تأليف:

■ الموضوع:

■ تحقيق و نشر:

■ عدد الصفحات:

■ الطبعة:

■ المطبوع:

■ التاريخ:

■ شابك (دورة):

■ شابك ج ١٤:

■ السعر:

■ علامة الانترنت:

مؤسسة النشر الإسلامي

تابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

سرشناسه: زارعی، سبزواری، عباسعلی، ۱۳۴۸ -.

عنوان و نام پدیدآور: القواعد الفقهیه فی فقه الإمامیه تأليف عباس علی الزارعی السبزواری.

مشخصات نشر: قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٣٠ق. -

مشخصات ظاهري: ج.

وَضُعِيْتُ فَهِرْسَتْ نُوِّيْسِيْ: فَآيَا. يَادَدَشْتْ: عَرَبِيْ.

ساده‌داشت: ح. ۲ (حاب دوّم: ۱۴۳۴ ق. = ۱۳۹۲).

ساده‌اشت: ح. ۳ (حاب اوّل: ۱۳۸۹) (فیسا).

داداشتند - ٤ (حاج، اقا: ١٤٣٢) (ق. = ١٣٩٠) (فیما).

١٣٩١ (فیسا) - ٨ (حاء) - اقا: ١٤٣٣ (ق)

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

لـ ۱۴۳۵ - ۱۴۳۶ - ۱۴۳۷ - ۱۴۳۸ - ۱۴۳۹ - ۱۴۴۰ - ۱۴۴۱ - ۱۴۴۲ - ۱۴۴۳ - ۱۴۴۴

یادداشت: ج. ۱ و ۷ (چاپ اول: ۱۴۲۱ق. - ۱۳۹۴ق.)

یادداشت: ج. ۸ (چاپ اول: ۱۴۱۷ق.) = (۱۱۲۲ق.)

یادداشت: ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۲۸ق. = ۱۹۰۵م.).

یادداشت: ج. ۱۰ (چاپ اول: ۱۴۲۹ق. = ۱۹۴۶ق.)

یادداشت: ج. ۱۱ (چاپ اول: ۱۴۴۰ق. = ۱۳۹۷).

یادداشت: ج. ۱۲ (چاپ اول: ۱۴۴۰ق. = ۱۳۹۸).

- ۱۳۹۲ سالهای در کتاب این دوّم اوّل جلد: داشت یاد

یادداشت: جلد هفتم و هشتم این کتاب در سالهای ۱۳۸۹

پادداشت: جلد نهم این کتاب در سال ۱۳۹۸ تجدید چا

سادداشت: ج. ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۰ ق = ۱۳۹۹).

مورد پادداشت: کتابنامه.

شناخت افندی: ده: حامیه مدد: سین: حم زه علمتی قم، دفتر انتشار

BP ١٣٨٨ / ٢ / ٩ - كشك

۲۹۷ / ۳۲ : نهادهای اسلامی

رده‌بندی دیوی: ۱۷۷/۱۱

شماره کتابخانه ملی: ۱۱۱۱۱۸

فهرس محتويات الكتاب

قاعدة التسامح

٨	تقديم أمور:
٨	الأول: أول من استند بالقاعدة من أصحابنا
٩	الثاني: أول من سماها قاعدة
١٠	الثالث: أول من فتح باب البحث عنها
١٠	الرابع: مكانة القاعدة ودورها في الاستنباط
١١	الخامس: القاعدة عند فقهاء غير الإمامية
١٢	السادس: تعابير الفقهاء عن القاعدة
١٣	السابع: القاعدة بين النفي والإثبات
١٣	الأول: إثبات القاعدة
١٥	الثاني: نفي القاعدة
١٧	الجهة الأولى: في بيان مفادها

٢٤	الجهة الثانية: دليل القاعدة
٢٤	الوجه الأول: الإجماع
٢٥	الوجه الثاني: حكم العقل
٢٧	الوجه الثالث: مقتضى الاحتياط الشرعي
٢٨	الوجه الرابع: بناء العقلاء
٢٩	الوجه الخامس: أخبار من بلغ
٣٤	الاحتمالات في مفاد أخبار من بلغ
٣٥	الاحتمال الأول: حجّية الأخبار الضعاف في المندوبات
٣٨	الاحتمال الثاني: استحباب العمل بالعنوان الأولي
٤٠	الاحتمال الثالث: استحباب العمل بالعنوان الثانوي «العمل البالغ عليه
٣٨	الثواب»
٤٠	الاحتمال الرابع: مجرد الوعد من الشارع لمصلحة في الوعد
٤١	الاحتمال الخامس: الإرشاد إلى حكم العقل بحسن الانتباه
٤٢	الاحتمال السادس: أن وزانها وزان الجعالة
٤٣	الاحتمال السابع: ترتيب الثواب تفضلاً واحساناً
٤٤	الفرق بين الاحتمالات والثمرة لها
٤٤	١ - الفرق بين الاحتمالات
٤٧	٢ - الثمرة العملية الفقهية للأقوال
٥٤	الأقوال وأدلتها وتحقيق الحق في المقام

أمّا القول الأوّل: «حجّية الخبر الضعيف»

وأمّا القول الثاني: «استحباب العمل بعنوانه الأوّلي»

وأمّا القول الثالث: «استحباب العمل بالعنوان الطارئ الثانوي»

وأمّا القول الرابع: «مجرّد الوعود بإعطاء الثواب»

وأمّا القول الخامس: «الإرشاد إلى حكم العقل بحسن الاتقىاد - القول المختار -»

وأمّا القول السادس: «كون وزانها وزان الجعالة»

وأمّا القول السابع: «ترتيب الثواب تفضلاً وإحساناً»

محصل الكلام والمختار في المقام

الجهة الثالثة: تنبّيات القاعدة

التنبيه الأوّل: القاعدة أصولية أو فقهية أو كلامية

التنبيه الثاني: عدم شمول أخبار من بلغ لفتوى الفقيه

التنبيه الثالث: حول التسامح في أدلة المكرّوهات إثباتاً ونفياً

التنبيه الرابع: عدم شمول الأخبار للخبر المعلوم الكذب

التنبيه الخامس: هل تجري قاعدة التسامح عند وجود الخبر المخالف أم لا؟

التنبيه السادس: جريان القاعدة في الخبر الضعيف الدال على الوجوب

التنبيه السابع: اعتبار صدق البلوغ عرفاً في جريان القاعدة

التنبيه الثامن: عموم القاعدة للأخبار الضعاف الواردة من غير طريقنا

التنبيه التاسع: جريان القاعدة في الإخبار عن مصاديق الموضوعات

- التبيه العاشر: عدم جريان القاعدة في الإخبار عن الفضائل والمصائب ١٢٢
- التبيه الحادي عشر: عدم اعتبار إفادة الظن في الرواية الضعيفة ١٢٨
- التبيه الثاني عشر: الفرق بين قاعدة التسامح وقاعدة الاحتياط ١٢٩
- التبيه الثالث عشر: هل التمسك بقاعدة التسامح يستلزم التشريع المحرّم أو لا؟ ١٣١
- الجهة الرابعة: التطبيقات الفقهية للقاعدة ١٣٥

قاعدة جواز أخذ الأجرة على الطاعات

- أمور تمهيدية ١٥٤
- الأول: نبذة تاريخية من البحث عن القاعدة ١٥٤
- الثاني: القاعدة بين النفي والإثبات والتفصيل ١٥٦
- الثالث: التعابير الواردة في كلماتهم للقاعدة ١٥٨
- الجهة الأولى: في بيان مفادها ١٥٩
- الجهة الثانية: في دليل القاعدة ١٦١
- المقام الأول: الاستدلال لإثبات الجواز مطلقاً ١٦١
- أحدها: الإطلاقات والعمومات الدالة على صحة المعاوضات وجوازها ١٦٢
- وثانيها: قاعدة الحل والإباحة ١٦٣
- وثلاثتها: قاعدة الإحترام ١٦٤
- المقام الثاني: استدلال القائلين بعدم جواز أخذ الأجرة ١٦٥

١٦٦	الأول: «الإجماع»
١٦٨	الثاني: «التنافي»
١٦٨	التنافي بين أخذ الأجرة ووجوب العمل
١٧٣	الاستدلال على نفي التنافي بالنقض بالواجبات النظامية
١٨٠	التنافي بين أخذ الأجرة وبين الإخلاص والتقرّب
١٨٦	الجهة الثالثة: في تنبیهات القاعدة
١٨٧	التنبیه الأول: النيابة في العبادات وما فيها من الإشكال
١٩٩	التنبیه الثاني: ما يستثنى من القاعدة
٢٠١	الجهة الرابعة: الفروع التطبيقية للقاعدة
قاعدة توثيقية العبادات	
٢٠٩	القاعدة تأريخاً وتطوراً
٢١٠	عناوين القاعدة
٢١٢	مفاد القاعدة
٢١٣	دليل القاعدة
٢١٣	الأول: الإجماع
٢١٣	الثاني: المنع من البدعة والتشريع
٢١٣	الثالث: مقتضى اعتبار قصد القرابة في العبادات
٢١٥	الفروع التطبيقية للقاعدة

قاعدة حرمة إبطال العمل العبادي

- | | |
|-----|------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٦ | الأول: السير التأريخي للقاعدة |
| ٢٢٨ | الثاني: القاعدة بين النفي والإثبات |
| ٢٢٩ | الثالث: عناوين القاعدة |
| ٢٣١ | الرابع: مفad القاعدة |
| ٢٣٣ | الخامس: دليل القاعدة |
| ٢٣٤ | الدليل الأول: الإجماع |
| ٢٣٥ | الدليل الثاني: قوله تعالى: «تَبَّأَلُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا...» |
| ٢٤١ | الدليل الثالث: الآيات الأمر بلزم الوفاء بالعهد |
| ٢٤٢ | السادس: مقتضى القاعدة الأولى عدم حرمة الإبطال |
| ٢٤٢ | السابع: حكم قطع الصلاة بعد الشروع فيها |
| ٢٤٢ | الاستدلال على حرمة إبطال الصلاة بأمرور: |
| ٢٤٣ | أحدها: قوله تعالى: «وَلَا تُنْبِطُلُوا أَعْمَلَكُمْ» |
| ٢٤٣ | وثانيها: الإجماع |
| ٢٤٤ | وثالثها: وجوب إتمام الفريضة |
| ٢٤٥ | ورابعها: الأخبار |
| ٢٤٩ | الثامن: حكم قطع الحجّ بعد الشروع فيه |
| ٢٥٢ | التاسع: الفروع التطبيقية للقاعدة إثباتاً أو نفياً |

قاعدة التلازم بين القصر والإفطار

٢٦١	الجهة الأولى: مفاد القاعدة
٢٦٢	الجهة الثانية: دليل القاعدة
٢٦٢	أحدهما: الإجماع
٢٦٣	و الثانيهما: الأخبار
٢٦٤	الجهة الثالثة: مستثنيات القاعدة
٢٦٤	أحدها: الصلاة في الأماكن الأربع
٢٦٦	و ثانيةها: الخارج إلى السفر بعد الزوال
٢٦٧	و ثالثها: الراجح من السفر بعد الزوال
٢٦٧	ورابعها: صوم ثلاثة أيام بدل هدي التمتع
٢٦٨	و خامسها: صوم بدل البدنة ممن أقضى من عرفات قبل الغروب
٢٦٨	وسادسها: صوم النذر المشترط فيه سفراً
٢٧١	الجهة الرابعة: الفروع التطبيقية للقاعدة

قاعدة اشتراك النافلة والفرضية

٢٧٦	تقدير أمور:
٢٧٦	أحدها: القاعدة تأريخاً وتطوراً
٢٧٧	و ثانيةها: عناوين القاعدة
٢٧٩	و ثالثها: القاعدة منصوصة أو مصطادة

- الجهة الأولى: مفاد القاعدة ٢٧٩
- الجهة الثانية: مستند القاعدة ٢٨٠
- الأمر الأول: الإجماع ٢٨٠
- الأمر الثاني: الأخبار ٢٨٠
- الأمر الثالث: إطلاق الأدلة بمعونة ارتكاز المتشرّعة ٢٨٥
- الأمر الرابع: مقتضى قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة ٢٨٦
- الأمر الخامس: بيان التفرقة بين المندوب والواجب في بعض الموارد ٢٨٧
- الأمر السادس: السيرة المتشرّعة ٢٨٧
- الأمر السابع: الاستقراء ٢٨٨
- الجهة الثالثة: المستثنيات من القاعدة ٢٨٨
- الجهة الرابعة: فروع فقهية تطبيقية للقاعدة ٢٩٢
- قاعدة الأصل في كلّ ما أمر به أن يكون عبادة تقديم أمور: ٢٩٧
- الأول: نشأة القاعدة ومراحل تطورها ٢٩٧
- الثاني: القاعدة من القواعد الفقهية ٢٩٩
- الثالث: لا أساس للقاعدة عندنا ٣٠٠
- الرابع: عناوين القاعدة في كلمات المحققين ٣٠٠
- الجهة الأولى: بيان مفاد القاعدة ٣٠١

٣٠٢	١ - «الأصل»
٣٠٢	٢ - «كلّ ما أمر به»
٣٠٢	٣ - «أن يكون عبادة»
٣٠٣	الجهة الثانية: مستند القاعدة عند القائلين بها
٣٠٣	المقام الأول: الدعوى الأولى «مقتضى الأدلة والأamarات»
٣٠٣	الأمر الأول: الكتاب
٣١٠	الأمر الثاني: الأخبار
٣١٣	الأمر الثالث: الوجه العقلي
٣١٥	المقام الثاني: الدعوى الثانية «مقتضى الأصل العملي»
٣١٦	الجهة الثالثة: أصالة التوصيلية في كلّ ما أمر به
٣١٧	المحدور الأول: تقدّم الشيء على نفسه
٣١٨	المحدور الثاني: عدم القدرة على الامتنال
٣٢٠	المحدور الثالث: لزوم اتحاد الحكم والموضوع
٣٢١	المحدور الرابع: لزوم الدور
٣٢٢	الجهة الرابعة: الفروع التطبيقية
قاعدة كلّ عبادة بنية القربة	
٣٣٠	الأمر الأول: القاعدة تأريخاً وتطوراً
٣٣٢	الأمر الثاني: عناوين القاعدة

٣٣٣	الأمر الثالث: مفad القاعدة
٣٣٧	الأمر الرابع: دليل القاعدة
٣٣٨	الأول: الإجماع
٣٣٨	الثاني: مقتضى حقيقة العبادة
٣٣٩	الثالث: بعض الآيات الشريفة
٣٤٠	الرابع: الأخبار
٣٤٢	الأمر الخامس: نموذج من تطبيقات القاعدة
٣٤٢	ألف - كتاب الطهارة
٣٤٣	ب - كتاب الصلاة
٣٤٣	ج - كتاب الصوم
٣٤٤	د - كتاب الإعتكاف
٣٤٤	ر - كتاب الزكاة
٣٤٥	ص - كتاب الحجّ
٣٤٦	ط - كتاب الصدقات
٣٤٧	ع - كتاب الزيارات

قاعدة كلّ ما يضمّ إلى نية التقرّب ممّا لا ينافي الإخلاص

فهو غير قادر في العبادة

مؤسسة القاعدة

٣٤٨	مفاد القاعدة
٣٥٠	دليل القاعدة
٣٥١	تطبيقات للقاعدة

قاعدة لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق

٣٥٣	أمور تمهيدية:
٣٥٣	الأول: التطور العلمي للقاعدة
٣٥٤	الثاني: عناوين القاعدة
٣٥٤	الثالث: القاعدة من القواعد المنصوصة
٣٥٤	الجهة الأولى: مستند القاعدة
٣٥٥	الدليل الأول: الكتاب الكريم
٣٥٥	الدليل الثاني: الأخبار
٣٥٩	الدليل الثالث: حكم العقل
٣٥٩	الجهة الثانية: مفad القاعدة
٣٥٩	مفad مفردات القاعدة
٣٦٠	١ - «لا»
٣٦١	٢ - «طاعة»
٣٦٢	٣ - «لمخلوق»
	٤ - «معصية»

٣٦٣

٥ - «الخالق»

٣٦٣

مفاد الهيئة التركيبية

٣٦٤

الجهة الثالثة: التطبيقات للقاعدة

قاعدة عدم إجزاء كلّ من الواجب والذب عن الآخر

٣٧٣

مقدّمان تمهيد يبيان

٣٧٣

إدّاهما: القاعدة نشأتها وتطورها

٣٧٥

وثانيتهما: عناوين القاعدة

٣٧٦

الجهة الأولى: مفاد القاعدة

٣٧٨

الجهة الثانية: دليل القاعدة

٣٧٨

الأول: الإجماع

٣٧٨

الثاني: تغاير الجهات

٣٨١

الثالث: مقتضى إطلاق الأمر في كلّ من الواجب والمندوب

٣٨٣

الرابع: الأخبار الدالة على أن لا عمل إلا بنية

٣٨٤

الجهة الثالثة: فروع تطبيقية للقاعدة

قاعدة الأصل في العبادة أن لا تجزيء عبادة إلا عن واحد

٣٩١

المؤسس للقاعدة

٣٩١

مفاد القاعدة

٣٩٢

دليل القاعدة

٣٩٢

بعض موارد تطبيقها

قاعدة عدم جواز العدول من عمل إلى عمل آخر

٣٩٥

تقديم أمرين:

٣٩٥

أحدهما: السير التأريخي للقاعدة

٣٩٦

وثانيهما: عناوين القاعدة

٣٩٧

الجهة الأولى: في مفادها

٣٩٧

معنى «العدول»

٣٩٨

معنى «العمل»

٣٩٩

الجهة الثانية: دليل القاعدة

٣٩٩

أحدها: الإجماع

٤٠٠

وثانيها: قاعدة الشيء لا ينقلب بما وقع عليه

٤٠١

ثالثها: قاعدة توقيفية العبادة

٤٠٢

ورابعها: الأخبار الدالة على أن لا عمل إلا بنية

٤٠٤

وخامسها: لزوم تأثير المتأخر في المتقدم

٤٠٥

الجهة الثالثة: مستثنيات القاعدة

٤٠٥

الأول: العدول عن الصلاة اللاحقة إلى الصلاة السابقة

٤٠٧

الثاني: العدول من الحاضرة إلى الفائتة

- ٤٠٨ الثالث: العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة
- ٤٠٨ الرابع: العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة إذا دخل فيها
- ٤٠٩ الخامس: العدول عن التمتع إلى الأفراد عند ضيق الوقت
- ٤١٠ الجهة الرابعة: تطبيق القاعدة على الفروع الفقهية
- ٤١٥ فهرس محتويات الكتاب